من غير مرجح وهو محال وان كان الثاني وهو ان لا يكون جميع ما لا بد منه في كونه موثرا
في اثاره حاصلا في الازل فلا بد وان يتوقف على حادث شاخر وذلك الحادث لا بد له من موثر
فننقل الكلام اليه ونقول لا يخلو اما ان يستند ذلك الى موثر قديم او لا فان كان الثاني يلزم
الدور او التسلسل وان كان الاول فننقل الكلام الى ذلك الموثر في الحادث اما ان يتوقف
على شرط حادث او لا فان كان الثاني يلزم قدمه وان كان الاول ننقل الكلام اليه
ويلزم القدم او التسلسل في الحوادث لا الى اول وهو محال تقرير الجواب
ان اختصاص حدوث الاجسام بوقت الحدوث دون ما عداه اذ لا وقت قبل ذلك
الوقت فان الاوقات التي يطلب فيها الترجيح معدومة ولا تمايز بينها الا في الوهم
واحكام الوهم في امثال ذلك غير معتبر له ووجود الزمان انما يبتدي مع اول وجود
العالم ولا يمكن وقوع ابتدا سائر الموجودات قبل ابتدا وجود الزمان اصلا والتاثر ان
نقول اذا لم يمكن ابتدا سائر الموجودات قبل ابتدا وجود الزمان اصلا يكون ابتدا
سائر الموجودات معا اما لانه حينئذ يلزم الانقلاب او لغيره فيتوقف على اسباب ذلك
الغير فلا يكون كل ما لا بد منه في الموثر به حاصلا والقدر خلافه تقرير الدليل
الثاني ان موجد الاجسام ان كان موجبا لذاته يلزم من قدمه قدم الاثر وان كان
مختارا فلا بد له من غاية في الايجاد وكان مستكملا بذلك الايجاد فكان ناقصا لذاته
تقرير الجواب ان المختار يرجح احد مقدوريه لا لامر فعلى هذا لا يكون لفعله
غاية هذا على راي بعض وعند بعض لغاية واستكمال للفعل لا للفاعل ومنع بعضهم
ان الغاية هو نفس لانه تعالى انما يفعل لذاته ولانه فوق التمام تقرير الدليل
الثالث ان الاجسام لو كانت حادثة لكانت قبل حدوثها ممكنة الوجود والامكان يستدعي
محلا ثابتا لانه ثابت وذلك المحل لا يكون نفس الاجسام ولا امرا مباينا لها بل مقارنا لها
وهو المادة ثم ان كانت المادة حادثة افتقرت الى مادة اخرى ولزم التسلسل والا لزم
قدم المادة ويلزم من قدم المادة قدم الصورة قبلها وقدم الجسم على تقدير
حدوثه هذا خلف تقرير الجواب انا بينا ان المادة منفية وان الحادث لا
تسبقه مادة وقد عرفت ما فيه تقرير الدليل الرابع ان قبل كل حادث حادثا لا الى
اول وهذا ينافي القول بحدوث العالم واما قلنا ان قبل كل حادث حادثا لا الى
اول لان الزمان لا يقبل العدم الزماني لان كل محدث فعدمه سابق على وجوده
ومفهوم ذلك السبق امر مغاير للعدم لان العدم قد يكون قبل وقد يكون بعد والقبل
لا يكون بعد وتلك القبلية صفة ثبوتية فقبل اول حادث حادث اخر والكلام فيه
في الاول فقبل كل حادث حادث لا الى اول تقرير الجواب ان القبلية لا تستدعي
الزمان ولا امرا حقيقيا وقد عرفت ما فيه واعلم ان كل حادث له علل اربع الفاعلي
والمادة والصورة وهذه العلل الاربع ماخوذة من هذه الاربع الاول من العلل

الفاعليه

٧١

الفاعليه والثاني من الغائيه والثالث من المادية والرابع من الصوريه فاذا الفصل
الرابع من الجواهر المجردة اما العقل فلم يثبت دليل على امتناعه وادلة وجوده
مدخولة كقولهم الواحد لا يصدر عنه امران ولا يسبق المشروط باللاحق في تاثيره او وجوده
والا لما سقط صلاحية التاثير لان الموثر مختار اقول لما فرغ من مباحث الاجسام شرع في
البحث عن الجواهر المجردة اي العقول والنفوس اما العقل فهو الجوهر المجرد الذي لا يتعلق
بالاجسام تعلق التدبير والتصرف وقد انكره المتكلمون وقالوا لو وجد جوهر مجرد اي ليس
بجسم ولا جسماني لشاركه الباري في هذا المعنى فيلزم ان تكون ذات الباري مركبا
من الامر المشترك وما به يمتاز عنه وهو محال والجواب عنه ان المشاركة في العوارض لا سيما
في السلب لا تقتضي التركيب في الذات والى هذا اشار بقوله اما العقل فلم يثبت دليل
على امتناعه ثم قال المصنف وادلة وجوده مدخولة اي ادلة وجود العقل مدخولة اي
معيبة ضعيفة منها ان الله تعالى واحد من جميع الجهات والصادر عنه اولا لا يكون
الا واحدا بسيطا ولا يجوز ان يكون ذلك الواحد الصادر عنه اولا جسما والا لصدر
عنه امران لان الجسم مركب من الهيولى والصورة وليست واحدة منهما علة للاخرى
وواسطة مطلقة للاخرى لا يلزم تقدم احدهما على الاخر في التشخص وليس كذلك بل يحتاجان
معا الى علة توجب كل واحد منهما فلو كان الجسم هو المعلول الاول لزم ان يصدر عن
الواحد الحقيقي امران وقد عرفت بطلان ذلك ولا يجوز ان تكون صورة او نفسا لان
كل واحدة منهما مشروطة بالمادة في فاعليتها اما الصورة فلان فاعليتها موقوفة
على تشخصها وتشخصها موقوف على المادة واما النفس فلان تعلقها يتوقف على الالة المحتاجة
الى المادة فلو كان المعلول الاول هو الصورة او النفس لكانت سابقة في تاثيرها
على المادة ضرورة كون المادة متاخرة عنهما لانها معلولة لهما ولا يجوز ان تكون سابقة
في تاثيرها على المادة اذ لا يسبق المشروط في تاثيره بما فرض لاحقا الى ذلك اللاحق والى
ذلك اشار بقوله ولا يسبق المشروط باللاحق في تاثيره اي لا يسبق المشروط هو الصورة
او النفس في تاثيره بما فرض لاحقا الى ذلك اللاحق والى ذلك اشار بقوله اي المادة
ولا يجوز ان يكون عرضا والا يلزم ان يكون العرض موجودا قبل الجوهر لان المعلول
الاول سابق على غيره ويمتنع ان يسبق العرض على الجوهر اذ الجوهر شرط في وجود العرض
والى هذا اشار بقوله او وجوده اي لا يسبق المشروط هو العرض في وجوده بما فرض
لاحقا اي الجوهر ولا يجوز ان يكون المعلول الاول المادة لان المادة لو كانت هي
المعلول الاول لكان لها صلاحية التاثير لان المادة هي القابلة فقط المعلول
الاول موثر في ما بعده لكن المادة ساقطة عنها صلاحية التاثير لان المادة هي القابلة
فقط وما هو قابل فقط لا يصلح للتاثير لان نسبة القبول الامكان الخاص ونسبة الفعل
الوجوب ويمتنع ان يكون الشيء الواحد بالقياس الى واحد اخر له نسبة الوجوب ونسبة الامكان

Copyright ... University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)